

اقتصاد

رئيس مجلس الوزراء يكشف بالأرقام الوضع المالي لسورية؛

«المالية» عانت من خلل كبير في آلية عملها ومواردها وموازنتها وضرائبها

لن نقبل بفشل أي قطاع ولن نفسح المجال للتقصير والإهمال واللامسؤولية في العمل

محمد رايكان مصطفى

جريدة حساب واسعة أجراها رئيس مجلس الوزراء عماد خميس لوزارة المالية استمرت نحو ثلاث ساعات ونصف الساعة، يوم أمس، أكد خلالها أن تحقيق نقلة في أداء القطاع المالي بشكل أولوية في عمل الحكومة كونه يشكل بمؤسساته المختلفة البنية الأساسية للقطاع الاقتصادي.

مبينا أهمية الوقوف على واقع هذا القطاع وإيجاد الحلول للخروج برؤية جديدة لتعزيز وتطوير آلية العمل والانتقال إلى واقع أفضل في أداء القطاع المالي بمؤسساته المختلفة بما فيها الضرائب والرسوم والتأمين والمصارف والجمارك.

وفي استعراض سريع لرئيس الحكومة لما خسرتة الحكومة من موارد، بين خميس أن قطاع النفط بعد أن كان يربد الخزينة بمبلغ صاف هو ٣ مليارات دولار أصبحنا اليوم نستورد، وبعد أن كان إنتاج الغاز ٢٥ ألف طن لمحطات التوليد أصبح الإنتاج ٥ آلاف طن ويتم تأمين النقص بالاستيراد، والقبح الذي كانت تصل الكميات المسوقه منه إلى أكثر من مليوني طن بنتا اليوم نستورد ١,٥ طن بقيمة ٤٠٠ مليون دولار ما يعادل ٢٠٠ مليار ليرة سورية والقبح من المواد المدعومة، لا يعود إلى الخزينة أكثر من ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة.

وعن واقع الضرائب نوه خميس بأنه في العام ٢٠١٠ كانت نسبة مساهمة الضرائب بالدخل تزيد على ٦٠ بالمئة، مستائلاً عن مسير هذه الضرائب في الأزمة، مشيراً إلى أنه وقبل الأزمة

كانت وزارة المالية وجهات مرتبطة بها تعاني من خلل كبير في آلية عملها في نطاق مواردها وموازنتها وضرائبها وقطاع التأمين والجمارك، وفي الأزمة سمح بألية عمل لا تتناسب معها. وأشار خميس إلى قطاع التأمين عندما أحدثته الدولة كقطاع تنموي داعم للدولة وللواطن، والذي تعرض بعد عدة سنوات إلى الخصخصة والسيطرة من قبل ضعاف النفوس وغياب الرؤى الإيجابية.



ضعاف النفوس يعيثون فساداً في الجمارك والضرائب والتأمين

على المالية إعداد سياسة واضحة ومتطورة

وانتقل إلى الحديث عن قطاع الجمارك الذي كان يحقق دخلاً كبيراً للدولة، في حين اليوم عند دخول الأزمة جاء بعض ضعاف النفوس ليعيثوا فساداً وازدادت ظلمة التهريب نتيجة لخزرات الحرب. وفي هيئة الضرائب كان البعض موجودين فقط لممارسة الخلل وكانوا يتلاعبون بألية الضرائب وخاصة لكارب المكلفين، وبالنسبة للمصارف، اعتبرها خميس من أهم الثروات الوطنية والتي

حمدان: نعمل على تشريع ضريبي يشجع المواطن على دفع الضرائب لا التهرب منها

العمليات القنصلية.

مشيراً إلى أنه في عام ٢٠١٥ بلغت الرسوم القنصلية المحصلة ١٤ مليار ليرة سورية، ووصلت الكلفة التقديرية للطوابع المستخدمة، طباعة وتخزين ونقل مبلغ يتراوح بين ١,٥ إلى ثلاثة مليارات ليرة، على حين تبلغ الكلفة الكاملة لهذا النظام ٢٥٠ مليون ليرة سورية، متضمنة كافة التجهيزات والتفقات الجارية السنوية، التي لا تزيد على ٥٠ مليون ليرة سنوياً، ومدة تنفيذ نحو ٤ أشهر.

وأوضح حمدان أنه يتم العمل على تطوير شبكة التجهيزات الحاسوبية في الوزارة وهو في مراحله الأخيرة لينتج إمكانية وصول ٣ آلاف إلى ٤ آلاف مستخدم وعمليات المعالجة بين المركز وبين جميع الجهات العامة، إضافة إلى مديريات المالية في المحافظات والذي ينفذ بالتعاون مع الشركة السورية للاتصالات بالاستفادة من دارات الاتصالات الحديثة، ومشروع الأرشفة والبريد الإلكتروني، الذي يتم العمل عليه بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، بما يتيح تخفيض الوريقات إلى أدنى حد ممكن وتحقيق الوفورات والسرعة والدقة

في مراسلات الوزارة والتي تكلف الوزارة الملايين حالياً. وبين حمدان أنه يتم العمل على بناء نظام مركزي للمعالجة وقاعدة بيانات مركزية للخزينة في القطر تم الانتهاء منها يوم أمس الأول، وأصبح جاهزاً، ومن المتوقع البدء باستثماره بعد الانتهاء من تجارب الاستخدام في مطلع آذار القادم، كما يتم العمل لتجهيز البنية التحتية لنظام المعلومات الحكومية، والذي تطلب إنجاز النظام الحاسوبي وإنجاز التجهيز المادي الجديد، ويتم العمل حالياً على تعديل القوائم المالي الأساسي لاستيعاب هذه التعديلات، بما يتيح الحصول على المعلومة الدقيقة.

وعن رؤية الوزارة حول الإيرادات من الرسوم والضرائب أكد حمدان أن الهدف هو الوصول إلى إدارة ضريبية متطورة ذات كفاءة عالية تحقق العدالة، الأمر الذي يحتاج إلى بنية تحتية معقدة جداً ونشر الوعي الضريبي وإدارة ضريبية كفؤة لأن شعور المواطن بالعدالة يساهم في تشجيعه على أداء الضرائب، خلافاً لما يقوم به حالياً بالبحث عن

ضريبي متطور يحقق العدالة الضريبية، وضرورة الاستعانة بخبراء وكفاءات متميزة في إنجازها، إضافة إلى إحداث تغيير في منهجية عمل المصارف العامة ووضع رؤية تطويرية لعملها كونها تمثل الداعم الرئيسي لعملية التنمية والاقتصاد الوطني والوصول بآليات العمل إلى مستوى يتماشى مع التحديات التي فرضتها الحرب الإرهابية على سورية وخاصة على القطاع الاقتصادي بكل مؤسساته.

وأكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة قيام وزارة المالية بإعداد سياسة مالية واضحة ومتطورة تحقق نقلة في العمل المالي، مشيراً إلى ضرورة أن يتحلل القاشون على هذا القطاع بالمسؤولية من ناحية وضع الخطط وتنفيذها وتقديم الخدمات وتطوير آليات العمل واستخدام الأساليب

والطرق العلمية المعتمدة لتحقيق ذلك. وأكد أهمية تعميم تجربة الأتمتة في جميع المؤسسات المالية نظراً لدورها في تحقيق دقة العمل وسرعة في الإنجاز والتخطيط وبناء السياسات وفق قواعد محددة وبيانات واضحة ودقيقة وضمن برنامج زمني محدد، منوهاً بأن الحكومة لن تقبل بوجود خلل أو ضعف في أداء هذه المؤسسات خلال الفترة القادمة والمطلوب معالجة جميع الثغرات والخلل فيها. مؤكداً أن الحكومة لن تقبل بفشل أي قطاع حكومي وهي مصممة على الارتقاء بكل القطاعات ولن تنفس المجال للتقصير والإهمال واللامسؤولية في العمل، منوهاً بضرورة تطوير العمل في قطاع التأمين لتحقيق الغاية المرجوة منه إضافة إلى تطوير آليات عمل إدارة الجمارك.

وجواباً على سؤال «الوطن» حول ربط دعم

القطاع الصناعي بتحصيل القروض المتعثرة، على الرغم من أن هذه القروض عبارة عن أموال المتعاملين لدى المصرف، وعن تقييد المصارف بالالتزام بالأنظمة والقوانين الخاصة بجدولة الديون ومحاسبتهم على نسب التحصيل، وهل من إمكانية بمنح صلاحيات لمجالس إدارة المصارف لعقد التسويات وإجراء الجدولات، بين خميس وجود بعض من يتكئ على الحكومة ويعمل على إيجاد تخرج لسبببات الفروض، موضحاً أنه بعد عقد عدة اجتماعات تم منح صلاحيات لمدراء المصارف، وتم تحميل المسؤولية لمجالس إدارة المصارف وتحصيل هذه القروض، مؤكداً على استعداد الحكومة لدعمهم بالتشريعات المطلوبة لمساعدتهم في ذلك.

وفيما يخص عدم اطلاع القضاة العاملين في المحاكم الجمركية على التعديلات التي تم إجراؤها على قانون الجمارك الجديد، بين خميس أنه تم الانتهاء من إعداد المسودة مؤكداً على أنه سوف يتم عرضها بعد الدراسة على كافة الجهات ذات الصلة.

وتقرر في الاجتماع إعادة النظر بالهيكلة الإدارية للمؤسسات وجهات القطاع المالي ووضع إستراتيجية لتطوير آلية عملها لتتناسب مع خطة وتوجهات الحكومة خلال المرحلة المقبلة وإعداد إستراتيجية لتطوير المهني للقائمين على هذا القطاع تتضمن إجراء تدريب نوعي ومكثف للقائمين على مفاصل العمل الإداري والاستخدام الأمثل للموارد البشرية بالتعاون بين وزارات المالية والتنمية الإدارية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

مالية: التفتيش عن المطرح الضريبي إبداع

تحصيلها في نهاية العام. وانتقد ميلة أتمتة المصرف التجاري السوري، بأنه وبعد ١٢ سنة لا يستطيع المصرف تقديم ما يطلب منه من مفوضية الحكومة لدى المصارف.

من جانبه أكد حاكم مصرف سورية المركزي بريد درغام أن مشروع الدفع الإلكتروني يعتبر من صلب أعمال المصرف المركزي وضمن صلاحيته وفق القانون ٢٣ والمرسوم ٢١، والذي يتم التنسيق فيه مع المصرف التجاري بسبب الحاجة لوجود محولة وطنية حديثة على اعتبار أن المحولات الموجودة تعود لأكثر من عشر سنوات ولا تستطيع أن تلبى احتياجات الدفع الإلكتروني على مستوى القطر، وبسبب العقوبات المفروضة على سورية، كاشفاً عن أنه تم إجراء مناقصة وسوف يتم استئراج العقود في، الشهر القادم وفق المعايير الدولية، ويتوقع مع نهاية العام ٢٠١٧ أن تعمل المحولة الوطنية قليلاً، وهذا مقدمة لياقي مكونات الدفع الإلكتروني من خلال قيام الشركة السورية للمفوعات الإلكترونية بأعمالها التي لا يمكن أن تمارس عملها من دون المحولة.

بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أيوب ميلة أن وزارة المالية وزارة سياسية من حيث التشريع وتنفيذية من حيث الموازنة والإشراف على الموازنة ما يعطيها الدور الأكبر بين الوزارات ويعطيها الوزارة الأهم والأكثر مسؤولية في الحكومة.

وأشار إلى موضوع الإفصاح والشفافية وهو ما ينتظره المواطن دائماً وخاصة فيما يتعلق بما يدفعه رجل الأعمال من ضرائب، مشيراً إلى أن الإفصاح عن هذا الموضوع يريح المواطن. وفي موضوع الإيرادات أكد ميلة أنها لا تعني زيادة الضرائب فقط وإنما تقوم على زيادة كفاءة التحصيل الضريبي، وبسبب التفتيش عن المطرح الضريبي الجديد يعتبر إبداعاً، منوهاً بوجود بعض المطارح الضريبية التي لا ترى أو يتقصدهم رؤيتها، ويجب تسليط الضوء على تحسين التحصيل الضريبي قبل زيادة الضرائب، مشيراً إلى موضوع تأخير في التحصيل الضريبي للضرائب الواضحة المستحقة والتي لا يتم تحصيلها وفق القوانين لحين يضي عليها دورة أو أكثر ولا يجوز

برسم رئيس الحكومة..

هذا ما قاله وزير الصناعة لمدير جمعية الجودة بعد إغلاقها عنوة: لا أرى شيئاً في الوزارة يستحق الجودة!

الموظفين.

وعن إجراءات الجمعية بعد الإغلاق، بين كحيل أنه توجهه لمقابلة وزير الصناعة أحمد الحمو الذي أصر على المقابلة كموطن وليس رئيساً للجمعية.

وأضاف كحيل: بعد لقاء الوزير لأكثر من ساعة طلبت فيها عودة وزارة الصناعة إلى دورها برعاية الجودة في القطر وفق توجيهات رئاسة مجلس الوزراء واستكمال البرنامج التاهيلي الذي طلبه وزير الصناعة السابق من الجمعية، إلا أن الوزير أجاب بأنه لا يرى شيئاً في وزارة الصناعة يستحق الجودة، وأن مسألة إغلاق مقر الجمعية ببساطة هو أن الوزارة منحت الجمعية المقر ثم استعادته للحاجة إليه، علماً أن المقر عبارة عن غرفتين تفتقدان لأبسط الخدمات.

ونوه كحيل بأن الوزير نصحه بتقاضي أجور للدورات التي تنفذها الجمعية ليستأجروا مقرأً آخر ليلق بالجمعية. وفي المحصلة يقول كحيل: خرجت من لقاء وزير الصناعة بخفي حين تارة صيرر الجمعية برسم الجهات المعنية ورئاسة الحكومة.

مبيناً أن الجمعية تعمل بشكل تطوعي لا ربحي لخدمة مرحلة إعادة الإعمار وأنه تمت موافاة رئاسة الحكومة بخطة الجمعية عن عام ٢٠١٧ بناءً على طلبها ومنها دعم البرنامج الحكومي وخاصة فيما يخص محاربة الفساد حيث إن تعميم ونشر ثقافة الجودة والعمل وفق معايير الأداء العالمية يساهم مباشرة في تحقيق منابع الفساد.



وكانت قد شهدت «الوطن» عملية الإخلاء الأولى حيث حضرت لجنة من وزارة الصناعة لتنفيذ الإخلاء، ثم تم إهمال الجمعية يومين فقط إضافيين، قبل الإغلاق، وهنا يوضح كحيل أنه لولا ما قامت به الجمعية من الاتصال مع الجهات المعنية كانت الصناعة ستغلق مقر الجمعية على من به من العاملين

عبد الهادي شباط

يبعد أن وزارة الصناعة كانت على عجلة من أمرها في تنفيذ إخلاء الجمعية العلمية السورية للجودة وإغلاق مقرها في دمشق، لأسباب مشكوك فيها، لاسيما أنها استغلت فترة سفر رئيس الحكومة إلى إيران لإغلاق مقر الجمعية، من دون انتظار رد رئيس الحكومة وتوجيهاته في الموضوع، وهو ما اعتبره رئيس الجمعية هشام كحيل: استناداً إلى رأي رئيس مجلس الدولة هشام الشعار، إجراء غير قانوني ولا يستند إلى حكم محكمة وأن القضاء هو صاحب الفصل في الخلافات العقارية.

مبيناً لـ«الوطن» أن عملية إخلاء المقر تمت بصورة غير حضارية حيث تم كسر باب الجمعية وخلعه واستبدال الأقفال وإغلاق المقر على موجوداته حيث استغلت وزارة الصناعة غياب رئيس الحكومة وجوده خارج القطر لتنفيذ عملية الإخلاء دون انتظار توجيهات ورأي رئاسة الحكومة في المسألة. وبين كحيل أن الجمعية خاطبت رئيس الحكومة عماد خميس بالكتاب رقم ٨٧ تاريخ ٢٠١٦/١١/٢١ ورددت رئاسة الحكومة على الجمعية بتقديم تقرير مفصل عما تتعرض له الجمعية والواقع الذي تعيشه وبين العمل المنجز قبل وأثناء الأزمة مع الخطة المستقبلية، وتم إنجاز التقرير وإرساله في شهر كانون الأول الماضي وبناءً على ذلك تمت مخاطبة وزارة الصناعة من قبل رئاسة الحكومة بالتوضيح والبيان حول الموضوع، لكن رغبة وزارة الصناعة كانت حاضرة بالإغلاق ولم تنتظر الرد.

لجنة الأسواق في غرفة تجارة دمشق تطالب:

تعليمات خطية توزع على التجار وعناصر الجمارك تحدد كيفية معالجة البضاعة المشكوك فيها

الوطن

وأشارت اللجنة إلى أنه في حالة الشك في أي بيان جمركي، يتم التحفظ على البضاعة في مستودع التاجر وتسليمها له كشخص ثالث للقيام بالتدقيق اللازم في السجلات الجمركية، إذا كان هناك ضرورة بدلاً من سحب البضائع إلى الجمرک أو توقيف التاجر.

وبالنسبة للبضائع المشحونة بين المحافظات، بينت اللجنة أنه بما أن البضائع المشحونة بين المحافظات يتم ترفيقها أصولاً وبهذا تكون الناحية الأمنية مضمونة تماماً، لذلك تبقى المشكلة الجمركية في تحديد تنظيمية البضائع التي يتم ترفيقها أصولاً كبيراً من المرات في الطريق، لذا يجب أن تكون هناك عناصر جمركية موجودة دائماً بمراكز الشحن وقبول تحميل البضائع بالسيارات ووضع العلامة الجمركية على السيارة بعد التأكد من نظامية البضائع المحملة، وبعدها تساق السيارة إلى مركز التجميع وتساير مع الترفيق الجاري حالياً إلى المحافظة الثانية حيث يتم فك العلامة «الرصاص» في مركز مكتب الشحن بالمحافظة الثانية.

وبالنسبة للبضائع التي تنقل ضمن المدينة أو المحافظة الواحدة، اقترحت اللجنة الاكتفاء بفاتورة أصولية صادرة عن التاجر البائع للبضاعة مختومة أصولاً من التاجر وصورة عن البيان.

بحث لجنة الأسواق في غرفة تجارة دمشق مؤخراً مشكلات وقضايا تتعلق بعمل اللجنة إلى إصدار تعليمات خطية توزع على التجار وعناصر الضابطة، بحيث تكون معياراً ثابتاً وواضحاً لكيفية معالجة أي بضاعة مشكوك فيها من الضابطة الجمركية، وعدم ترك ذلك للتقديرات الشخصية للمفازر المختصة، لما لوحظ من مشاكل دائمة وخلافات تحدث أثناء عملية الضبط، بحسب رأي اللجنة.

وبينت أن البيان النظامي الذي يحمل شرحاً واضحاً هو هوية البضاعة بغض النظر عن تاريخ البيان ما دام الشرح واضحاً يعرف هوية البضاعة لأنه ونتيجة لظروف الحرب في سورية هناك كثير من الأصناف التي توقف بيعها وبقيت بالمستودعات ولا طلب عليها في الوقت الراهن.

بالنسبة لبضائع المواد الأولية (أغنيبتها العظمى روسوما قليلة ولا تهرب) فيجب أن تعامل معاملة خاصة وهي غالباً مستلزمات تدخل في الصناعة وعملية التصدير.